

الصوتيات المفرغة للشيخ الخلفي (٣٥)

العقيدة ليست مائة رسوب!

أبو جعفر عبد الله بن محمد الحلي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حينما كنا في المدرسة كان يوجد مواد نجاح ورسوب، كاللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والعلوم - التي صارت لاحقاً كيمياء وفيزياء وأحياء - واجتماعيات، والتربية الدينية، فإن أرادوا أن يحددوا من الأول على الفصل ينظرون في مجموع كل طالب من هذه المواد، فمن كان مجموعهم أكبر كان الأول، وهناك مواد مساندة - كان لها حصص في الجدول لكن يسير، وإن كان يوضع تقييمها في الشهادة إلا أنها ليست مواد نجاح ورسوب، ولا تُعد في المجموع عند المقارنة بين الطلاب، وكانت ثلاثة مواد: الرسم، والموسيقا - ثم بعض المدارس حذفها ووضعت عوضها التجويد -، والتربية البدنية كنا نسميها ألعاب وتسمى رياضة، فما كان يهتم لها الطلاب لأنها ليست مواد نجاح ورسوب، بعدها إذا ذهب المرء إلى القسم العلمي أو القسم الأدبي أو المهني تتفاوت درجات المواد، فتجد مثلاً في العلمي الرياضيات أعلى شيء ثم الفيزياء ثم المواد الأخرى مثل العربي والإنجليزي؛ والسبب لأنك هنا تدرس العلوم، فالمواد العلمية هي التي تأخذ درجة أعلى، وفي السياق الأدبي والمهني يختلف، وهكذا. من الناس - شعراً أو لم يشعر - يعامل البحث العقدي ليس مادة نجاح ورسوب، وحتى نكون دقيقين من الناس من يعاملها في معظم الأحيان ومنهم من يعاملها في بعض الأحيان، وقبل أن أتكلم سأدفع توهمًا مشهورًا، حين أتحدث عن البحث العقدي بالمعنى الذي يسميه الناس النظري أو الموجود بالنصوص معنى الإيمان بالغيب - مسائل الأسماء والصفات والإيمان والقدر.... -،

مسائل غيبية حصل فيها نقاش كبير بين أهل الحديث وأهل الكلام، حينما نتحدث عنها ونبين ونعلي من شأنها لا يعني عدم وجود مسائل عقيدة غيرها، ولكن لما كانت المسائل الأخرى تأخذ حقها فلسنا بحاجة إلى التنبيه، فلو أن إنساناً قال: الدين حسن المعاملة مع الآخرين فحسب، فجئنا وقلنا له: نعم، حسن المعاملة من الدين وهو أمر مهم، ولكن هناك أمور أخرى مثل الإيمان بالغيب وأداء العبادات ومن العبادات أن تعامل الناس بالشدة والغلظة في مواطن معينة تكون في حقيقتها رحمة بهم. فإذا قلنا "العقيدة" فنتحدث عن البحث المستهون في نفوس الكثيرين - الأسماء والصفات والإيمان والقدر - وللبیان أيضاً مقدمة أخرى؛ ابن تيمية نبه على أن مسائل العقيدة لا تكون مسائل عقيدة إلا إذا كانت أدلتها واضحة، فالسلف حددوا أنها مسائل عقيدة لوضوحها في الأدلة، لا لأنها مسائل غيبية أو عملية، لهذا متون العقيدة القديمة نجد فيها مسائل غيبية، ونجد فيها مسائل عملية مثل الحديث عن الموقف من الولاية والمسح الخفين والصحابة الكرام والموقف منهم، وهذا فيه مدخل غيبي لكن هو موقف من أشخاص، وأيضاً نبه رحمه الله تنبيهاً آخرًا في شرح الأصفهانية: أن المسألة كلما كانت الناس أحوج إليها كانت أوضح في الوحي، ونستفيد من هذين النقلين أن مسائل العقيدة أكثر مسائل يحتاجها الناس لأنها أظهر المسائل وأدلتها كثيرة فهذا معناه أنها هي المسائل الأنفع للناس، وهذا يدل عليه حديث النبي ﷺ لما سُئِلَ: أي العمل خير؟ قال: «إيمانٌ بالله»

فلو أنا ادعيت أن بعض الناس لا يعامل العقيدة كمادة نجاح ورسوب فما دليلي على هذه الدعوى؟ سأعطيك مجموعة من الأدلة على أن بعضهم لا يعامل العقيدة مادة مرسبة:

– إذا كان الإنسان جاهلاً بالتفسير أو بالحديث، أو بالأصول، أو بالنحو، أو بالحلال والحرام، أو بأي باب من أبواب العلم ثم نراه متقناً في أبواب أخرى من أبواب العلم، ولكنه تكلم في تلك الأبواب بجهل وخرق إجماعات، حتى أنكر عليه المختصون، هل يجوز أن يقال هذا إنسان لا يجوز أن ينتقص؟ لا يمكن أن نقول: "لا يجوز أن يُنتقص لكلامه في علم بما يخالف الإجماع أو بما هو جهلٌ عند أهل هذا العلم" لكننا رأينا بعضهم حين تحدث عن مجموعة من المخالفين العقائديين يقول: "لا يجوز تكفيرهم ولا تبديعهم ولا انتقاصهم". فحتى التبديع والانتقاص أسقطهما، مع أن العقيدة هذا الأساس فيها أن هناك فرق مختلفة، فرقة لأهل السنة، وفرق أخرى بدعية، وفرق مكفرة، بل العجيب أن هذه الكلمة تطلق في المخالف العقائدي الذي اتسعت مخالفته، فإن المخالفين العقديين على صنفين: صنف خالف في باب من أبواب الاعتقاد، فالمرجئة خالفوا في باب الإيمان. والخوارج خالفوا في باب الإيمان وفي باب الصحابة. والشيعة المفضلة –الذين لا يسبون الصحابة وإنما يفضلون علياً على أبي بكر وعمر وهم طائفة مبتدعة– خالفوا في باب الصحابة. والقدرية خالفوا في باب القدر ومثلهم الجبرية، والنواصب خالفوا في باب الصحابة، وطوائف خالفت في أبواب كثيرة كطوائف الكلامية،

مثل الأشاعرة والمعتزلة، فهؤلاء الخلاف عندهم يمتد، تجددهم في باب الأسماء والصفات والقدر والإيمان ومصدر التلقين مخالفين فيها كلها. فمن المخالف الذي هو مثال ومعيار للتسامح معه ولا ينتقص حتى عند ألاء الناس؟ هو المخالف الكلامي. وهذا أمر غريب، مع أن السلف ما قالوا كهذه الكلمة في أقوام آخرين مخالفتهم ضاقت جداً.

- تجد إنساناً يتحدث عن حاكمية الله ﷻ وأهمية موضوع الحاكمية، ويستغرب كيف لا نفهم العلاقة بين باب الأسماء والصفات والحاكمية؟ وفي الواقع نفهم علاقة الأسماء والصفات بجميع أبواب الدين، ولكن الذي لا يفهم علاقة باب الحاكمية باب الأسماء والصفات هو الإنسان الذي يأتي إلى طائفة يقدمون العقل على النقل، وإلى طائفة يأتون لظواهر النصوص التي يجب على كل مسلم أن يؤمن بها ويقولون: لا يحل لمسلم فهم قولنا أن يعتقدها، وإلى طائفة قالوا أن ظواهر النصوص ظنية - مطلقاً - والعقل هو اليقيني، وإلى طائفة قالوا: وكل نص أوهم التشبيه فأوله أو فوضه تنزيهاً - يعني مهما كان هذا النص متواتراً وتوارد ظواهر النصوص عليه، وأوهم التشبيه، والتشبيه وفقاً للمفهوم اليوناني-؛ أفلا ترى أن عند هؤلاء خللاً في حاكمية الله عز وجل؟ ألا ترى أن عقائدهم الفاسدة في الإيمان والقدر والصفات ستؤثر سلباً على رؤيتهم لباب الحاكمية؟ وهذا مشاهد تطبيقاً، يريدون أن تجمع هؤلاء ومن اعتقدوا عقيدةً صحيحة تحت باب واحد لينصروا إسلاماً عاماً في أذهانهم.

فهذا مثال آخر على عدم اعتبار العقيدة مادة رسوب، نلاحظ الانحراف في باب الحاكمية عند أناس معينين، ولا نشاهده عند أناس في الأبواب العقدية، مع أنهم يصرحون بتعامل منحرف مع النصوص التي هي موضوع حاكمية الله عز وجل.

– في تقييم الشخصيات النبي الكريم ﷺ لما تكلم عن الخوارج واذم طريقتهم ذكر عنهم عملاً صالحاً كثيراً، قال: «تحقرون صلاتكم إلى صلاتهم وصيامكم إلى صيامهم وقراءتكم إلى قراءتهم» فذكر أعمالاً صالحة ثم ذكر بدعتهم وضلالتهم ومروقهم من الإسلام. أيضاً عبدالله بن عمر لما ناقش الانحراف العقدي الموجود عند مجموعة من القدرية، تهددهم وتوعدهم ووعظهم، وقال: "لو أنفق أحدهم مثل أحد ذهباً ما قبل منهم حتى يؤمن بالقدر خيره وشره" فعلم أن البدعة تُنقص من مقام الإنسان ومن قدره ومن ثوابه إنقاصاً عظيماً إذا كانت بدعة عقدية مكفرة، وفي الزهد لابن المبارك عن عبدالله بن عباس: أنه سئل عن رجل كثير الذنوب كثير الحسنات، وعن رجل آخر قليل الذنوب قليل الحسنات فقال: "لا أعدل بالسلامة شيئاً" وقال البربهاري في هذا المعنى: "ليس العلم بكثرة الكتب وكثرة الرواية، وإنما العلم بالإصابة" – أي إصابة السنة – والوارد عن فضيل بن عياض: {ليبلوكم أيكم أحسن عملاً} قال: أخلصه وأصوبه، وورد عن عبدالله بن مسعود أنه قال: "اقتصاد في سنة خير من اجتهد في بدعة" لكن تجد أن بعض الناس إذا تحدث عن شخصية علمية فإن العقيدة تعتبر أمراً محايداً في تقييمه،

فلو وجد عنده نقصاً في علم الحديث كأن يورد أحاديث مكذوبة، وأخباراً باطلة، أو ضعفاً في الفقه كأن يكون متفلاً ويخالف بعض الإجماعات، أو ضعفاً في العربية، فإنه من الممكن أن يتحدث عنه بانتقاص أو الحط منه، أما موضوع العقيدة فلا يكون كذلك.

– بعض أهل العلم اعترضوا على تأميم بعض الشخصيات العلمية المشهورة مثل ابن قدامة، قال: لا نقولنّ عنه فلان إمام، ولا النووي، ولا غيرهما؛ لاعتبار أن هؤلاء متمذهبون، وليسوا أئمة المذهب، فالإمامة تطلق للإمام الأصلي. فاعترضوا عليها باعتبار مذهبي ونظري، وهذا الاعتبار والنقد صار معتبراً عند كثيرين، لكن إذا جاء إنسان واعترض على إطلاق الإمامة على الإنسان باعتبار انحرافه العقدي، وقالوا أن السجزي وحرب الكرمانى وقوام السنة الأصبهاني نبّها أن الإمامة في الدين إنما تكون لمن استقامت عقيدته – وهذا الواقع، الإنسان لا يصير إماماً إلا إذا صلح أن يقتدى به، وأعلى ما يقتدى به أمر الاعتقاد – فتجد أن الأول مقبول اعتراضه بعدم صحة الإمامة لأمر مذهبي نظري، والثاني الذي قال لا يصح إمامة مبتدع في العقيدة لم يقبلوا اعتراضه. ولا يمكن أن يأتي إنسان ويقول: لا وقت اليوم للعقيدة، أو للفقه – أكان مذهبي أو فقه دليل – أو يقول لا وقت اليوم لعلوم اللغة أو لشرح المعلقات أو شرح حماسة أبي تمام، أو لا وقت اليوم لكتب الأدب، أو لا وقت اليوم لدراسة أصول الفقه، أو لا وقت اليوم لدراسة أصول الفقه، أو لا وقت اليوم لدراسة

الحديث والتصحيح والتضعيف، هذه كلها صعبة، لكن من السهل جداً أن يقال: لا وقت اليوم للخلافات العقدية بين الفرق المنتسبة للأمة، مع أنه هذه الخلافات العقدية الأطراف المختلفة موجودة وحاضرة، والأدلة التي حسمت الخلاف حاضرة أيضاً، والشبهات موجودة وزادت ومنها ما انتقض، والنهي عن الضلالات العقدية من عموم النهي عن المنكر، الذي جعل أساساً في التمكين {الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر} المنكر هذه الألف واللام للاستغراق، تشمل المنكر المعصية والمنكر البدعة والمنكر الكفر والمنكر الشرك، كل المنكرات سواء في المسائل العلمية أو العملية.

– لا يمكن أن يأتيك إنسان ويقول لك: ادرس الفقه بعيداً عن كتب الفقهاء، انظر في الكتاب والسنة مباشرة. حتى من لا يرى المذهبية يقول لك انظر في شروح العلماء لكن لا تقلد، وإن قال بها، فقد قال بها شذمة قليلون، حتى الظاهرية يهتمون بالنظر في كلام ابن حزم (على سبيل المثال) وفي كلام الشوكاني، وفي كلام الصنعاني، لكن يأتيك إنسان ويقول لك: في العقيدة لا تفهم العقيدة من خلال كتاب العقيدة، افهمها من خلال كتب السنة، على أي أساس؟ دائماً مادة العقيدة توضع مقام دُنيا، العقيدة مبنية على إجماعات، حين تنظر في عقيدة الرازيين، أو عقيدة البخاري، أو عقيدة حرب تجد في المقدمة يذكر لك أن هذه عقيدة من أدركهم من الشيوخ وأهل العلم،

تجد في عقيدة الرازيين العبارة المهيبة: "هذا ما أدركنا عليه أهل العلم في المدينة والشام والحجاز والكوفة والبصرة ووو" يعدون أكثر من ألف شخص ويذكرون لك عقيدتهم، البخاري قال: "كتبت عن أكثر من ألف نفس كلهم يقولون الإيمان قول وعمل يزيد وينقص". فهذه إجماعات متحققة، في متون العقيدة تجد الأمر إما أن يكون مبني على إجماع أو على دليل قوي جداً أزاح الخلاف الشاذ. فالإجماعات المخالف فيها في زماننا يُنظر إلى أخلاقه مع المخالف، فإن كان سيئ الخلق أوردنا له الإجماعات وحكمنا عليه وقلنا فيه إما جهمي أو كيت وكيت، وإن كان إنساناً خلوفاً مؤدباً محترماً ناقشناه بأدب واحترام، لكن الإجماعات لا تُعامل البتة معاملة إجماعات ادعاها السلف، بل على تلقى كتب فلان بالقبول في الأرض، وأن فلاناً إماماً وكيت وكيت، بل المتأخرون أنفسهم متنازعون هل فيها مجتهد مطلق أم ليس فيها مجتهد مطلق؟ هل الإجماع فيها ينضبط أو الإجماع فيها لا ينضبط؟ فأيهما أقوى على التحقيق الإجماع على علو الله على خلقه أم الإجماع المزعوم على تلقي كتب فلان وعلان بالقبول؟ أليس من المفترض أن الإجماع المبني على أدلة من القرآن والسنة وكلام للسلف أن يكون إجماعاً أقوى؟ لكن التعاطي الذي نراه يدل على خلافه، فإن العبارات الغليظة والشديدة التي تُستخدم مع مخالف الإجماع الأول - كعلو الله ﷻ - أقوى بكثير مما يستخدم مع مخالف الإجماع الثاني المزعوم. وكما نبهنا أن الفرق الكلامية اتسعت مخالفتها للسنة، وكثير منهم تُلطّخ

بالتصوف البدعي وبقبوريات وأمور عظيمة، وبعضهم تورط بالطعن في أحاديث في الصحاح ما سبق إلى الطعن والكلام فيها، ومع كل هذا الأمر إذا تعلق بشخص معظم هو أشد منه إذا تعلق بالاعتقاد الذي نقلت اتفاقات السلف عليه، اليوم تجد كثيراً منهم إذا سمع شخصاً يقول: انا أتبع الدليل ولا أتبع العلماء. يسخر منه ويضحك ويقول له وهل العلماء يتكلمون بلا دليل؟ لكن إذا أتته بمجموعة من أحكام الأئمة الغليظة مثل التكفير لمجموعة من الطوائف الضالة في أمر الاعتقاد، يقول لك لا نتبع العلماء نحن نتبع الكتاب والسنة، وكأن العلماء من قلة ورعهم خاضوا في هذه المباحث العظيمة بلا أدلة من الكتاب والسنة وضللوا الناس!

- يتكلم بعضهم عن ضرورة مؤلفات المصنفة في علوم الآلة وغيرها لا يستغني عنها طالب علم، والسياق نفسه يتحدث عن خطورة النظر في كتب الاعتقاد، ففي الواقع أنها خرجت من مادة نجاح ورسوب وصارت مادة محظورة في مجموعة من معطياتها، ثم إذا قيل: لماذا كل هذه الممارسات؟ يقول لك: أنت تبالغ في شأن غيرك، وأنت تسيء الظن، و...، طيب ما هذا الذي نراه أمام أعيننا. فلو جاء إنسان ونفّر من كتب العقيدة - صراحة - فإن هذا الإنسان يعامل بتهذيب وملمس لطيف - هذا إن ردّ عليه - وإن جاء إنسان دعا إلى بعض مضمون كتب العقيدة المجمع عليها فإنه سيعامله بخشونة فظيعة، فعلام يدل هذا الأمر؟ وكلنا نرى تلك الأمور ونسمعها من سنوات.

– لو ظهر أناس عندهم نوع من الغلو يبحثون في العقيدة وحصل عندهم نوع من الغلو، يُستخدم غلوهم هذا للتفنير من البحث من أساسه، علمًا بوجود أناس دعوا للمذهبية وصدر منهم ما صدر من غلو وتعصب، وأناس دعوا إلى مخالفة المذهبية وصدر منهم ما صدر من مخالفات، وأناس كانوا يدعون إلى علوم اللغة، ومنذ الزمن القديم وُجد من يتحدث عن هؤلاء وعن ذمهم وعن غلوهم وعن تشدقهم وعن تنطعهم، وأناس دعوا إلى حاكمية الله ﷻ وصدر منهم ما صدر، وأناس دعوا إلى الحقوق والذب عنها ووقعت منهم انحرافات وتأثر بفلسفات ليبرالية وغيرها، وُجد من تصدى للرد على التجريبيين وعلى الملاحدة وغير ذلك ووقعت منه إشكالات، وُجد من تكلم بالتنمية الذاتية وبتحسين النفس وبعلم النفس بكلام حسن وتكلم بكلام فاسد ودخل في بلايا، وُجد من تكلم في الطب النبوي والعلم التجريبي، ودخل فيه بلايا، ونجد الناس يُحسنون الفصل بين الصواب والخطأ، بل إذا نقدوا يذكرون يقولون هذا عنده جوانب إيجابية في الموضوع الفلاني والفلاني وعنده جوانب سلبية في الموضوع الفلاني والفلاني، فقط في باب العقيدة إذا وُجد مجموعة من الغلاة تجدهم إذا ردوا عليهم نسفوا الموضوع من أساسه، وإن كانت مسألة الحدية موجودة حقيقة في التعاطي، فقط موضوع العقيدة، لو ظهرت ظاهرة إلحادية أو تشكيكية أو أو... كثير من الناس يقولون نتناسى خلافاتنا، ولا يعني بنتناسي خلافات سياسية أو والاقتصادية والحقوقية وغيرها؛

وإنما يقصد العقدية حصراً، حتى المسائل الفقهية يقولون نتناسى خلافياتنا لكن قد يجلس بمناظرة مع إنسان لا يرى التمذهب وهو يرى التمذهب. فمن الناس من هو هكذا، ربما لا يشعر بأنه في أبحاث معينة هُوَنت، بعضهم تجد لسانه ذلقاً بالتكفير والتضليل في أبواب معينة، لكن حين يتعلق الأمر بمسائل كالإيمان والقدر والصفات فهذه أبواب مختوم عليها بعدم الحكم بكفر أو ببدعة إلا في سياقات معينة تتعلق بسلوكياته في البحث، علماً أن السلف حين ذموا المقالات ذُمت المقالات لنفسها، فابن عمر لما ذم القدريّة ذم المقالات لنفسها لأنها مخالفة للنصوص، ثم بعد ذلك إذا قلنا أن هناك تأثيراً بثقافة حقوق الإنسان الموجودة أو هناك نظر مصلحي حركي خيم على المشهد، تقول الناس: لا هذا اتهام خطير! فلو أوردوا المظاهر التي قلتها للتو - وربما أكثر القارئ إن لم يكن كلهم قد سمعوا بها أو كانوا مقتنعين ببعضها - سيتفطن أن أمر العقيدة هان عندهم، وأدخل نظريات حقوق الإنسان والنظر المصلحي الحركي في هذا الباب.

هذا غير مسائل توحيد الألوهية التي يتم اجتنابها، لكنها متلازمة، عادةً المنحرفين في الصفات منحرفين في توحيد الألوهية، فتراهم يجوزون القبوريات والاستغاثة بالأولياء، ويهونون الذبح والنذر لغير الله وبعضهم يجوزّه!

فم الشافع والمشفوع له؟

قد أتحدث عن مادة عقدية فأجعل أثرها السلوكي شافعاً لها، فأقول هذه المادة العقدية تساعدك في الصبر على المصائب والرضا واحتساب الأجر و...، فأجعل المادة السلوكية شافعة للمادة العقدية، قديماً كان العكس، لما كان أهل الحديث ينفرون من القصاص الوعاظ لأنهم يوردون الكثير من الأكاذيب، فالإمام أحمد كان يقول: ما أحوج الناس اليوم إلى قاص صدوق، أو قال مرة: ما أنفعهم للعامة يذكرون الصراط والحوض - وذكر أموراً ظهرت بفئة من المعتزلة تنكرها-، فجعل الشافع للمادة السلوكية العقيدة، اليوم المسألة معكوسة، نحتاج إلى من يشفع للعقيدة حتى نتكلم بها أو ندرّسها أو نعلّمها، حتى بعضهم يقول "أبحاث كلامية" أبحاث كلامية عند أهل الكلام، أما عندنا هي أدلة كتاب وسنة، النبي ﷺ وجه السؤال بشكل واضح «أين الله؟» قالت الجارية: في السماء. فنحن بالنسبة لنا هي أبحاث نصية وأدلة شرعية، وغيرنا حكم علم الكلام على النص فنحن منكرون عليه، فلا نُجعل معه في سياق واحد، فهذا نوع من أنواع التلاعب، والخلل. والله المستعان.